اقتصاد التامينات- ماستر1- اقتصاد نقدي ومالي – قسم الاقتصاد-عنابة

الدور الاقتصادي و الاجتماعي لتامين

إذا كان الهدف الأساس ي للتأمين هو توفير التغطية التأمينية للأفراد أو المؤسسات من نتائج الأخطار المختلفة التي تواجهها سواء أكانت أخطار أشخاص أو ممتلكات أو مسؤولية مدنية، فإنه بذلك يساهم في توفير الاستقرار الكامل للمشروعات ورجال الأعمال حيث يعمل على تفرغهم للتخطيط والعمل على زيادة الإنتاج بما يعود عليهم وعلى المجتمع بفوائد اقتصادية واجتماعية، وقد تفطنت دول العالم إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين فعملت على تشجعيه وتطويره بكافة الوسائل ونلخص الأهمية فيما يلي:

أولا: الدور الاقتصادي للتأمين.

1 – دعم للادخار والاستثمار.

يعتبر قطاع التأمين أداة هامة ومتميزة من أدوات تجميع المدخرات، ومن ثم الاستثمار بكافة دول العالم وخاصة في الدول المتقدمة أن تنتشر الثقافة التأمينية، ففي تأمينات الحياة عادة ما يغلب على عقودها العنصر الادخاري كعقود تكوين الأموال، وعقود التأمين المختلط،وبالنسبة لعقود الوفاة فيتبلور العنصر الادخاري في صورة المخصص الرياضي لها خاصة في السنوات الأولى لمثل هذه العقود، وما يميز هذا النوع من الادخار أن المؤمن له لا يستطيع التخلص من ارتباطه مع شركة التأمين (المؤمن) دون أن يخسر جزءا ملموسا من حقوقه، خاصة في السنوات الأولى من سريان عقد التأمين هذا، وهذا عكس ما يحدث في الأوعية الادخارية الأخرى، أي أنها تتصف بالاستمرارية لمدة طويلة نسبيا.

كما أن عائد استثمار أقساط التأمين على الحياة، يعتبر عنصرا ضروريا من الناحية الفنية عند حساب هذه الأقساط وهو جزء لا يستهان به من الناحية الاقتصادية من جانب الأفراد وشركات التأمين.

ولا يختلف الأمر من الناحية الادخارية بالنسبة لتأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية، أي التأمينات قصيرة الأجل، فمن وجهة نظر المؤمن فهذه العقود تتميز بالزيادة والتجديد، أي انه غالبا ما تكون عقود مستمرة، ونظرا لأن مثل هذا النوع من العقود غالبا ما يكون موزعا زمنيا خلال شهور السنة، فيتطلب الأمر ضرورة تكوين بعض المخصصات الفنية في نهاية كل سنة مالية لشركة التأمين.

أما بالنسبة لقطاع التأمين الاجتماعي، فيعتبر الادخار هنا احد صور الادخار الإجباري نظرا لأن فروع كل هذا النوع من التأمين غالبا ما تكون إجبارية بالنسبة لمن تسري عليهم هذه الفروع، وتختلف أيضا الصفة

الادخارية في مثل هذه الأنواع من التأمين من فرع لأخر، ويعتبر تأمين العجز والوفاة والشيخوخة، وعاء ادخاريا هاما في هذا القطاع حيث ان اشتراك التأمين هنا يتضمن جزءا لتغطية الخطر التأميني (العجز والوفاة) وجزا أخر ادخاريا يستحق عند وصول المؤمن عليه سن المعاش، ويتمثل الادخار في الفروع الأخرى للتأمين بهذا القطاع في رصيد المخصصات الفنية.

وتكون العناصر السابقة بهذا القطاع مبالغ كبيرة تتسم بالاستقرار وضخامة الحصيلة وتساهم بطرق مباشرة أو غير مباشرة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية، بما يساعد على نمو المشروعات المختلفة خاصة في الدول النامية.

2– رفع الإنتاج الوطني.

نظرا لما يتميز به التأمين من توفير التغطية التأمينية من أخطار كثيرة، مما يشجع الأفراد والمؤسسات بالدخول في مجالات إنتاجية جديدة أو بالتوسع في مجالات إنتاجهم الحالية دون تردد، وهذا ما يساعدهم في الوصل إلى مزايا الإنتاج الكبير، ويعمل على زيادة القدرة الإنتاجية لهذه المشروعات من الأخطار المختلفة، من وفاة ومعاشات ومرض وإصابات وبطالة، سواء أكانت تتعلق بهم او بأسرهم، كل ذلك يساعد على استمرارهم في العمل يمثل هذه المشروعات مدة طويلة نسبيا، وهذا يساعد على تنمية قدراتهم العملية بالإضافة إلى ما يوفره من استقرار و أمان وطمأنينة لهم، بما يعمل على رفع الكفاية الإنتاجية لدى هؤلاء العاملين.

3 – توسيع عمليات الائتمان وزيادة الثقة التجارية:

مما لا شك فيه أن اتساع الائتمان وزيادة الثقة التجارية في دولة ما فيه تدعيم للحياة الاقتصادية، ويلعب التأمين في هذا المجال دورا بارزا وأساسيا، فمن المعروف أنه لا يمكن لصاحب المال أن يقرض ماله ما لم يطمئن عليه، ومن هنا كانت أهمية دور التأمين في تسهيل واتساع الائتمان، فنجد أن البنوك لا توافق على إقراض المشروعات آو رجال الأعمال إلا بوجود تأمين على ممتلكاتهم، والدائن المرتهن لا يوافق على الإقراض برهن العقار، ما لم تتوافر التغطية التأمينية من خطر الحريق لهذا العقار المرهون.

كما يلعب التأمين دورا أخر في تدعيم الثقة التجارية، حيث أنه نجد تاجر الجملة لا يبيع لتاجر التجزئة إلا إذا تأكد من أن الأخير قد امن على بضاعته ومخازنه من خطر الحريق والسرقة، وبائع السلع المعمرة بالتقسيط كالسيارات مثلا لا يطمئن إلى ضمان حقه إلا إذا قام المشتري بالتأمين على السيارة تأمينا شاملا.

4 –تحقيق التوازن بين العرض والطلب في النشاط الاقتصادي.

يتحقق التوازن الاقتصادي العام بتوازن التوازنين IS/LM، ويخضع كل سوق منهما إلى قوى متعددة تتحكم في أدائه لعل العرض والطلب هما أهمهم على الإطلاق، فمن خلال العرض والطلب في السوق السلعية تتحد أسعار السلع والخدمات، ومن خلال عرض وطلب النقود تتحدد أسعار الفائدة في السوق النقدي، كما أن للعرض والطلب محددات مختلفة ومتعددة يعتبر التأمين احدها.

يلعب التأمين دورا أساسيا كوسيلة لتحقيق التوازن التلقائي بين العرض والطلب في الاقتصاد الوطني، ففي أثناء الرواج الاقتصادي،يعتبر قسط التأمين أداة فعالة في الحفاظ على التوازن الاقتصادي من خلال ما تمتصه هذه الأقساط من كتلة نقدية كانت موجهة للاستهلاك فيحول القسط المرتفع نسبيا دون ارتفاع الأسعار المولدة من زيادة الطلب، كما سيساعد ذلك على زيادة المدخرات الإجباري ة بما تحد من الموجة التضخمية خاصة في الدول النامية، ذلك أنها تساعد على التقليل من حجم الدخل التصرفي عن طريق اقتطاع قيمة الاشتراكات لمثل هذه التأمينات – التأمينات الإجباري ة- من دخول الأفراد الذين شملتهم التغطية.

وفي فترات الكساد تعمل التأمينات الاجتماعية على زيادة التعويضات التي تستحق للمؤمن لهم في حالات التعطل والمرض والإصابة ومستحقيهم من أرامل ويتامى في حالة الوفاة بما يساعد على زيادة مستوى إنفاقهم على السلع والخدمات، وتتضح هذه الظاهرة بصورة محسوسة في الدول الرأسمالية التي تتعرض لهزات اقتصادية عنيفة نتيجة للدورات الاقتصادية.

5- توسيع نطاق التوظيف والعمالة:

يعمل التأمين بقطاعاته المختلفة على امتصاص جزء كبير من العاملين في المجتمع، حيث أن التوسع في التأمين بالقطاع التجاري يقتضي توافر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة فنية وإدارية ومهنية في فروعه

المختلفة من تأمين حياة او تأمينات عامة كالحريق والسيارات.... من إداريين ومهندسين ومنتجين وعمال في المراكز الرئيسية للشركات وفروعها وتوكيلاتها.

أما بالنسبة لقطاع التأمين الاجتماعي، فنظرا لأن الاتجاه الحديث هو تطبيق فروع هذا النوع من التأمين على قطاعات الشعب المختلفة بصورة تدريجية فإن ذلك سيساعد على توظيف جزء كبير من العمالة المختلفة بصورة مباشرة في الهيئات القائمة على تنفيذ هذه الفروع وبصورة غير مباشرة في إدارات و أقسام التأمين

بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة وشركات القطاعين العام والخاص وبذلك تساعد قطاعات التأمين المختلفة في محاربة البطالة.

6 – أداة لموازنة ميزان المدفوعات:

يظهر الدور الاقتصادي للتأمين في موازنة ميزان المدفوعات من خلال إعادة التأمين التي تتميز بالصفة الدولية،فلنجاح صناعة إعادة التأمين يتطلب الأمر التعاون في هذا المجال بين دول العالم المختلفة، ويمكن أن تقسم دول العالم في هذا المجال إلى نوعين، دول مصدرة للتأمين، وفيها نجد أن مجموع ما تحصل عليه سنويا من إقساط يفوق ما تدفعه إلى الدول الأخرى،ما ينتج عنه ارتفاع المتحصلات التي تظهر في العمليات الجارية من ميزان المدفوعات تحت بند التأمين، وبزيادة هذا البند،يتحقق فائض في ميزان المدفوعات او على تقليل العجز به بما يساعد على سلامة الاقتصاد الوطني.

وبالنسبة للدول المستوردة للخدمة التأمينية، فإن الفروق السالب الذي يتحمله ميزان مدفوعاتها، يقابله تغطية أمنية إذا ما أصاب هذه الدولة كارثة كبرى في إحدى السنوات، فإن اقتصادها الوطني سيتأثر بنسبة بسيطة من هذه الكارثة في شكل تعويضات من الدول الخارجية المعاد التأمين لديها على الشيء موضوع التأمين الذي تحققت له الكارثة.

ثانيا:الدور الاجتماعي للتأمين:

1 – تحقيق الاستقرار الاجتماعي:

يساهم التأمين الاجتماعي في محاربة الفقر حيث أنه يجنب الفرد العوز والحاجة، بما يضمنه له من تعويض مادي يوفر له الحد الأدنى لمستوى المعيشية له ولأسرته عن طريق تعويضه عن الخسائر التي تحدث في دخله نتيجة لمرضه أو عجزه أو بلوغه سن الشيخوخة أو تعرضه للبطالة.

كما أن التأمين التجاري يحقق الغرض المشار إليه عند تعرض ممتلكات الفرد لأخطار الحريق أو الغرق أو السرقة بالإضافة إلى بعض وثائق التأمين على الحياة،ويكون الغرض منها ضمان مبلغ ما يصرف للمؤمن له مرة واحدة أو بصفة دورية بما يضمن له الإنفاق على نفسه عند بلوغه سنا معينة يكون فيها غير قادر على الكسب، أو بما يضمن لأولاده بعد وفاته الإنفاق على أنفسهم لحين إتمام دراساتهم مثلا.

كما أن هناك بعض وثائق التأمين والتي تضمن مبلغا معينا للولد أو للبنت عند بلوغهما سنا معينا، بما ييسر لهم الأعباء المترتبة على إتمام الزواج كل ما تقدم يعود بالتالي على المجتمع ككل بالاستقرار والتماسك.

2 – تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث:

إن ما يتميز به التأمين، أن المستأمن لا يستحق التعويض في بعض فروع التأمين إذا ما كانت هناك إرادة للمؤمن له في تحقق الخطر المؤمن منه، كما أنه في بعض أنواع التأمين لا يستحق المؤمن له تعويضا إلا إذا زادت الخسارة عن حد معين، ووجود مثل هذه الاشتراطات والتحفظات بالتأمين تنمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب تحقق الخطر المؤمن منه بقدر الإمكان هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن قيام الفرد بشراء عقد تأمين حياة يرتب لأسرته معاشا يضمن لها الحياة الكريمة بعد مماته، يعتبر تنمية الشعور بالمسؤولية لدى الفرد تجاه نفسه وتجاه أسرته وتجاه مجتمعه.

وفي الجانب الأخر نجد أن شركات التأمين وهيئات التأمين تعمل من جانبها على إعداد البحوث والدراسات لاستكشاف أسباب تحقق الأخطار والعوامل المساعدة على زيادة حدتها إن هي حدثت، وذلك تمهيدا للعمل على تقليل تكرار حدوث هذه الأخطار ومن ثم مدى انتشارها، وبالطبع يعود ذلك بالفوائد

الاقتصادية والاجتماعية على أفراد المجتمع، فمثلا نجد أن شركات التأمين تقوم بدراسة أسباب حوادث السيارات وتعمل من جانبها على نشر التعليمات وإقامة الوسائل التي تقلل من تحقق مثل هذه الحوادث.

كما أن هيئات التأمين تعمل من جانبها على إعداد الدراسات عن مسببات حوادث العمل بالمصانع ومن ثم تنصح بإتباع أنسب الوسائل لمنع هذه الإصابات أو للحد منها ومن ثم تناقص الخسائر الناتجة عنها بين مجتمع العمال، كما أن مثل هذا المجهود من شركات أو هيئات التأمين للعمل على تقليل الحوادث لا يعود بالفائدة عليها أو على المؤمن عليهم فقط بل يعود بالفائدة على المجتمع ككل.